البحوث والدراسات

نظرة استشرافية: رؤية مستقبلية للعلاقات الكويتية - العراقية

د. عبدالله خليفة الشايجي*

ملخص:

بقيت الكويت منذ نشأتها الأولى بسبب موقعها الإستراتيجي بداية ثم بسبب ضعفها الإستراتيجي والثروات النفطية التي تمتلكها ضحية لموقعها الجيو-إستراتيجي؛ حيث شكل موقعها وسط إمبراطوريات ثم دول إقليمية كبرى تهديداً إستراتيجياً ليس للأمن القومي الكويتي ولكن لبقاء الكويت وديمومتها كياناً ووجوداً وحدوداً، وانتهى بغزو الكويت واحتلالها وإلحاقها محافظة عراقية. هذا الواقع الجيوإستراتيجي جعل تلك الدول - سواء كانت إقليمية أم غير إقليمية - تتدخل وتتحكم في نظامنا الأمني في الخليج الذي يعاني عدم الاستقرار بسبب غياب توازن إقليمي للقوى. فتتدخل الدول الكبرى إقليمية كانت أم من خارج الإقليم تحت ذريعة حماية مصالحها والدفاع عنها وحماية الكويت والمنطقة من التهديد الحقيقي أو المتصور.

شكل العراق خلال العقود الماضية العقدة الكبرى للكويت؛ حيث تحول حتى قبل الغزو والاحتلال العراقي (١٩٩٠-١٩٩١م) هاجساً أمنياً هدد الوجود الكويتي كله. لقد شكل نظام صدام حسين أكبر تهديد للأمن والاستقرار والرخاء ليس للكويت فحسب، ولكن لمنطقة الخليج بأسرها. والعراق الذي ينزلق نحو الفوضى والحرب التقسيمية لا يزال يشكل عامل عدم استقرار وتهديد لكيانه وللأمن القومي لدولة الكويت والمنطقة، بطرق مختلفة عما كان يمثلها نظام صدام حسين.

بعد ثلاثة أعوام على سقوط النظام السابق في العراق إيديولوجياً وفكراً وتهديداً، ما القراءة الكويتية لواقع العلاقة مع العراق الجديد الذي يتشكل أمامنا؟ هل طويت صفحة الماضي وبدأت حقبة ومرحلة جديدة أم أن الماضي

* دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة تكساس - أوستن، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٨٨م، أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

والتاريخ سيعيد نفسه بطرق وبصور مختلفة؟ ما المطالب الكويتية من العراق الجديد؟ وماذا يمكن أن تقدم الكويت لمساعدة العراق الجديد وهو يخط طريقه نحو نظام سياسي وإصلاح اقتصادي وتعايش اجتماعي؟ ما المظالم والمطالب العراقية من الكويت؟ وماذا يريد العراق من الكويت؟ وما مطالب الكويت من العراق لطمأنتها لتعايش آمن مبني على الثقة وسياسة حسن الجوار وعدم التدخل بشؤونها؟ وما المطلوب من العراق أن يقدمه خطوات وعوامل بناء الثقة لطمأنة الكويت بأمنها وحدودها وكيانها ومستقبلها، وبأنها لن تصحو يوماً لتجد الدبابات العراقية في شوارع الكويت؟

أي عراق وأي سيناريو من السيناريوهات المتعددة والمتشائمة والمتفائلة هو أفضل للعراق وللكويت؟ وماذا عن الجيوإستراتيجية الجديدة التي سيدشنها العراق الجديد في علاقته مع أميركا؟ وكيف ستؤثر هذه المتغيرات في عراق جديد وآمن وقاعدة متقدمة لأميركا على التحالف التقليدي الخليجي ـ الأميركي؟

هذه بعض التساؤلات التي نسعى لمعالجتها والإجابة عنها في هذه الدراسة.

في دراسة لأدبيات الدول الصغيرة في إقليم مضطرب، تؤكد دراسة، مركز (SIPRI) لعام ٢٠٠٢م (تمت ترجمتها للغة العربية في مركز الخليج للدراسات في دبي) أربعة محددات تؤثر على النظام الأمني الدولي. وهي أولاً: تكنولوجيا المعلومات، ثانياً: عدم قدرة الدول الضعيفة على التحكم بالتطورات على أراضيها، ثالثاً: ديناميكية الأمن الخارجي، رابعاً: زيادة أهمية البعد غير العسكري وتأثيره على أمن الدولة، وأن العامل المهم والرئيسي للدول هو كيفية تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة تعاني صراعات وخلافات وعدم استقرار سياسي لدول صغيرة وضعيفة لا تستطيع أن تؤمن الحماية الأساسية لكيانها وبقائها.

تكمن أهمية الدراسة في سعيها للإجابة عن هذه الأسئلة واستشراف مستقبل العلاقة الكويتية – العراقية وانعكاس ذلك على منطقة الخليج العربي، وفي تركيز الضوء على واقع العلاقة لدولة صغيرة في النظام العالمي مع جار كبير عبر أدبيات بناء الثقة Confidence Building Measures وعوامل بناء الثقة.

وتؤكد أدبيات الأمن للدول الضعيفة أن وضعها الأمني في النظام الدولي وشعورها بالأمن من عدمه تتحكم به تركيبة النظام العالمي الجديد وعوامل التأثير والتأثر في العلاقات وخاصة ما يتعلق بدور الدولة الضعيفة في ذلك النظام(١).

سيتم التركيز على طبيعة العلاقة بين الجارين من واقع العلاقة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً بمنهجية علمية موضوعية تقارب الواقع، وتقدم توصيات واقتراحات لبناء علاقة أمثل لنظامين تربطهما أواصر الجوار، غير أنهما استمرا متنافرين بسبب نظرية الهيمنة، وغياب المساءلة، ومفهوم الضم والغزو لدى دولة شمولية كبيرة لجار صغير في إقليم لا يزال يعاني غياب توازن للقوى، كان سبباً أساسياً لقيام ثلاث حروب خلال العقود الثلاثة الماضية، بما يعنيه ذلك من معاناة وحصار للدول الصغيرة مثل الكويت. وقد أصبح من الضروري للكويت وشقيقاتها اللواتي يشتركن معها في عناصر الضعف والحاجة لتوازن القوى، الاعتماد على الحماية والأمن من خارج الإقليم، من القوى الكبرى لحماية الأمن والثروات بسبب غياب توازن قوى إقليمي وغياب الثقة. هذه الحماية، تخدم مصالح الطرفين ولكن على حساب أطراف أخرى.

وعلى أمل إيجاد أرضية وقواسم مشتركة لتعايش سلمي وآمن للجارين في إقليم الخليج العربي المضطرب الذي عانى، ولا يزال في صراع دائم وغير متكافئ. تبقى المنطقة ودولها في وضع غير مستقر وقابل للاشتعال بسبب التنافس والتناحر، سواء من العراق المتشظي أو من إيران التي تؤدي دوراً محورياً سواء حول ملفها النووي أو دورها المتصاعد في العراق. وتبقى المحددات والعوامل الأمنية في منطقة الخليج أكبر من قدرة دوله الست في التعامل معها بعد أكثر من ربع قرن على قيام مجلس التعاون الخليجي. والنتيجة عادة ما تكون على حساب دول المنطقة واستقرارها وأمنها وخاصة الصغيرة والمسالمة منها وإحداها الكويت، ما دام الستتيكو قائماً من دول إقليمية طامحة قوية وأخرى ضعيفة مسالمة وقوى دولية تسعى لإدارة الصراع دون حله وخدمة مصالحها دون العمل على إيجاد نظام أمن إقليمي يضم ويجمع ولا يقصي ويهمش.

---

(١) راجع في ذلك: Michael Handel, Weak States in the Internatinonal System. London: Frank Cass (1990). In Walid Moubarak "The Position of a Weak State in an Unstable Region: The Case of Lebanon", Emirates Lecture Series. 443The Emirates Cneter for Strategic Studies and Research, 200.

تمهيد
التاريخ يعيد نفسه لأن الجغرافيا لا تتغير
"إرث التاريخ وواقع الجغرافيا"

بعد نحو أربعة أعوام على اندلاع حرب (حرية العراق) أو (احتلال العراق)، التي أنجزت دولة الكويت دوراً أساسياً ومهماً فيها، يبقى الواقع المؤلم والعلاقة بين البلدين الجارين يتمحور حول إرث التاريخ وواقع الجغرافيا. لقد شكل العراق المصدر الرئيسي للخطر الذي يهدد الأمن الوطني الكويتي خلال مختلف أنظمة الحكم المتعاقبة في العراق خلال الثمانين عاماً الماضية. منذ تهديدات النظام الملكي في العراق ممثلاً بالملك غازي ثم تهديدات النظام الثوري الممثل بعبدالكريم قاسم لاستعادة الكويت السليب؛ فقد تم استنفار الجيش العراقي وتعبئته في عام ١٩٦١م بعد أسبوع واحد من استعادة السيادة الكويتية الكاملة من بريطانيا. ثم كان للنظام البعثي – ممثلاً بصدام حسين قبل سقوطه وإعدامه – الدور الأبرز في الاعتداءات العراقية على الكويت منذ الاعتداء الحدودي وحادثة الصامتة عام ١٩٧٣م، مروراً بالحرب العراقية الإيرانية وما شكله ذلك من تهديد مباشر على الأمن الكويتي، وصولاً بالغزو والاحتلال العراقي لدولة الكويت في أغسطس ١٩٩٠م؛ حيث تعرضت الكويت لاستباحة كاملة واحتلال، وإلغاء من الوجود؛ وألحقت بالعراق (المحافظة التاسعة عشرة)، وألغيت كياناً ووجوداً وحدوداً، وتم احتلالها على مدى سبعة أشهر من قبل جيش النظام العراقي، ولم يشفع لها وقوفها مع العراق ودعمها ومناصرتها له خلال حرب السنوات الثماني مع إيران.

جلب سقوط النظام العراقي السابق لصدام حسين الارتياح والبهجة للكثير من الكويتيين سواء على الصعيد الرسمي أوالشعبي؛ حيث أزال أكبر تهديد للأمن الوطني الكويتي. لقد أنجزت الكويت دوراً مهماً – باعتقاد معظم الكويتيين – (بتحرير الشعب العراقي) من حكم صدام حسين وحزب البعث، كما قدمت الدعم

المادي واللوجيستي، وفتحت أرضها وسماءها ومياهها الإقليمية لتمكين القوات الأميركية والتحالف من التقدم شمالاً باتجاه الأراضي العراقية[٢].

وقد أكد علماء دين شيعة كويتيون من أمثال رجل الدين الشيعي السيد محمد باقر المهري (وكيل المراجع الشيعية في الكويت) الدور الكويتي في تحرير العراق؛ حيث صرحوا في خطبة جمعة: "نحن نعلم أن الكويت هي التي أنقذت الشعب العراقي من دكتاتورية صدام ولولا الكويت لما تحرر العراق، ولولاها لما استطاع العراقيون أن يتنفسوا الصعداء ويستنشقوا نسيم الحرية ويذهبوا إلى صناديق الاقتراع في يوم ثلاثين يناير"[٣]. وكذلك أكد كبار المسؤولين في الحكومة العراقية المؤقتة امتنانهم لما قامت به الكويت من المساعدة على تحرير العراق وتخليصهم من النظام البائد. وهناك كتاب عراقيون يسجلون للكويت التقدير والاعتراف بفضلها في النصر (على الفاشية البعثية). من هؤلاء الكتاب داوود البصيري الذي أكد ذلك قائلا: "إن الكويت – وهذه حقيقة إستراتيجية لا مجال للقفز عليها – تعتبر (بوابة التحرير الفعلية) للشعب العراقي، وهي صاحبة الفضل الأكبر في النصر على الفاشية البعثية خصوصاً أنها ضحت بالغالي والنفيس وطنياً وقومياً وإستراتيجياً من أجل الإسراع في تحقيق حلم العراقيين بالحرية والانعتاق من نير الظلام البعثي المتخلف، كما أن مساعداتها لقوى المعارضة العراقية السابقة لاينكرها إلا جاحد". وبالطبع فإن هذا الرأي لايتفق معه كتاب عراقيون آخرون يرون أن الكويت كانت **(بوابة للاحتلال)** وليس للتحرير.

لقد دفعت الكويت ثمناً باهظاً لقاء موقفها الداعم (لتحرير العراق)؛ حيث

---

(٢) Joseph Kechichian. (Winter 2004), Middle East Policy Council, Vol. XI, No.4 "Modernization in Gulf Monarchies: A New Challenge To The GCC".

(٣) الرأي العام، الكويت ٢٩/١/٢٠٠٥م، ص ١.

تعرضت لانتقادات شديدة في العالم العربي. وكذلك تعرضت لانتقادات الولايات المتحدة الأميركية وحربها واحتلالها للعراق من التيارات الإسلامية في الداخل، خاصة بعد أن ثبت أنه لا توجد أسلحة دمار شامل في العراق من جهة وأن لا علاقة بين نظام صدام حسين والقاعدة من جهة أخرى، وقد اجتمع وزراء الخارجية العرب في ٢٨ مارس ٢٠٠٣م بعد ثمانية أيام من الغزو الأميركي للعراق وأصدروا بياناً يندد بالحرب الأميركية على العراق.

مع أن الكويت لم تشارك مباشرة بالحرب على العراق، فإن خصوصية العداء المستحكم في الذاكرة الجماعية للكويتيين وآلام الغزو والاحتلال والضم والشطب الذي يسميه بعض الكويتيين بالغزو الصدامي، كان عاملاً ومحدداً مؤثراً تجاه العراق، مما دفع بالقيادة الكويتية لأن تكون الكويت الدولة الوحيدة التي صوتت ضد المشروع العربي المندد بالحرب على العراق، في تحد واضح للإجماع العربي المعارض للحرب الأميركية.

وحتى بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، استمر نظام صدام حسين على مواقفه المتصلبة والمهددة للكويت، وكان أبرزها محاولة اغتيال الرئيس بوش الأب على الأراضي الكويتية عام ١٩٩٣م، والتهديد باجتياح واحتلال عراقي آخر عام ١٩٩٤م، ورفض الاعتراف بترسيم الحدود الكويتية العراقية بحسب قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ لفترة طويلة. وكذلك استمرت وسائل إعلام نظام صدام حسين بالحديث عن التبعية الكويتية للعراق وتحميل الكويت مسؤولية حصار الشعب العراقي. ويعيد هذا للأذهان أن فرض العقوبات على العراق تم بناء على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، ذات الصلة بالغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠م. وكما يرى الكثير من الكويتيين فإن صدام حسين نظاماً والعراق كياناً اضطر للمهادنة بسبب الضغط الدولي وخاصة الأميركي. ولولا الوجود الأميركي والحماية الأميركية وما وقعته الكويت من اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأميركية والدول الخمس الكبرى في مجلس

الأمن عقب تحريرها من الاحتلال العراقي لكان صدام حسين اجتاح الكويت واحتلها مرة أخرى كما فعل ذلك عام ١٩٩٠م دون أي رادع. لذلك لم يكن مستغرباً أن يلتف جميع الكويتيين حول قرار القيادة الكويتية بدعم (حملة حرية العراق). حتى التيارات الإسلامية السنية المعارضة للحرب كالتيارين: السلفي والحركة الدستورية عبرا عن تفهمهما لقرار الحكومة الكويتية دعم الحرب لأجل (ضرورات أمنية). وكذلك كان توجه الصحافة الكويتية ومعظم كتاب الأعمدة والمعلقين في الصحافة والإعلام الكويتي الخاص مؤيداً للموقف الرسمي الداعم لحرب حرية العراق(٤).

وتأسيساً على ذلك، فقد شكل العراق عقدة كبيرة لدى القيادة الكويتية والشعب الكويتي معاً بسبب ما اختزن في كل من الفكر والوجدان الكويتي من حرقة وألم وتهديد مباشر للوجود والبقاء الكويتي. وعلى الرغم من أن الكويت أعادت على مضض علاقاتها مع ما كان يصفه الإعلام الكويتي (بدول الضد)(٥)، وهي الدول التي أيدت الغزو والاحتلال العراقي للكويت مثل منظمة التحرير والأردن واليمن، أو الدول التي كانت مواقفها غير مؤيدة وداعمة للحق الكويتي مثل الجزائر وتونس والسودان – على الرغم من ذلك، فإن القيادة الكويتية والشارع الكويتي معها كانا يرفضان رفضاً قاطعاً أي استئناف للعلاقة مع العراق ما دام نظام صدام حسين في الحكم، وما دامت قضايا تؤرق الكويتيين – كقضايا الحدود، وأكثر من ستمائة أسير كويتي محتجزين لدى النظام العراقي، وقضايا التعويضات والديون – عالقة دون حل. فلا عجب من وجود إجماع شعبي كامل من الموقف الرسمي تجاه الحرب على العراق، مع الاختلاف بعد سقوط النظام حول آلية التطبيع مع النظام الجديد وسرعته.

---

(٤) إيلاف، داوود البصيري، الكويت وعلاوي، العقد والعقيدة، إيلاف ٥/٨/٢٠٠٤م.

(٥) World Press Review. (April 2004), Majority Of One.

الدعم الكويتي لـ "عملية حرية العراق"

قدمت الكويت في عملية حرية العراق – على الرغم من صغر حجمها وتواضع قدراتها وقصر حدودها مع العراق دعماً إستراتيجياً ولوجيستياً للقوات الأميركية حيث دخل من الأراضي الكويتية إلى العراق أكثر من ٢٥٠ ألف جندي من القوات المتعددة الجنسيات وآلاف المعدات والآليات والعربات المدرعة. كذلك سمحت الكويت لقوات التحالف باستخدام القاعدتين الجويتين العسكريتين (علي السالم وأحمد الجابر)، كما سمحت باستخدام موانئها البحرية، وكما يذكر تقرير الكونغرس الأميركي فإن الكويت قدمت ما قيمته ٢٠٦ ملايين دولار أميركي في مساهمة مباشرة لـ (عملية حرية العراق) بالإضافة إلى ٦٠ مليون دولار دعماً عينياً يشمل الغذاء والوقود. كما أن الكويت سمحت للولايات المتحدة الأميركية باستخدام قاعدتين بريتين باعتبارهما مركز قيادة للقوات الأميركية في الكويت؛ هما مخيم الدوحة في الشمال ومخيم عريفجان في الجنوب. وتقديراً للدور الكويتي الواضح في دعم الكويت لعملية حرية العراق قامت إدارة الرئيس بوش في إبريل ٢٠٠٤م بتصنيف الكويت حليفاً رئيسياً (من خارج حلف الناتو)، وهي الصفة المعطاة لدول قليلة في العالم، منها على سبيل المثال مملكة البحرين من دول الخليج العربي(٦).

مرحلة ما بعد صدام حسين

استمرت الكويت في مرحلة ما بعد سقوط صدام حسين باستضافة ما يقدر بثلاثين ألفاً من القوات الأميركية بجميع قطاعاتها وتقديم الدعم والإسناد لمئة وخمسين ألفاً من هذه القوات في العراق. كذلك أصبحت الكويت ممراً مهماً لسفر المسؤولين العراقيين من العراق وإليها، وللجنود الأميركيين وقوات التحالف عند نهاية مهام عملهم وسحب قواتهم، كما كان الحال مع القوات

(٦) Kenneth Katzman. (2004), "Kuwaiti Post-Saddam Issues and US Policy." Congressional Research Service November 5.

الإسبانية والفيليبينية والسلفادورية وغيرها، أو لدخولهم العراق، وبالمثل للقوات اليابانية والإيطالية، إضافة إلى أنها كانت قاعدة أساسية لتمركز آلاف الجنود الأميركيين بعد تقرير لجنة بيكر هاملتون وقرار الرئيس الأميركي جورج بوش بزيادة مؤقتة لعدد القوات الأميركية في نهاية عام ٢٠٠٦م. كذلك بقيت الكويت المعبر الوحيد لنقل القوات الأميركية من العراق وإليها، والممر لإخلاء جثث القتلى والجرحى إلى ألمانيا فالولايات المتحدة الأميركية.

كانت الكويت من أوائل الدول التي قدمت الدعم والمعونة للشعب العراقي فور سقوط نظام صدام حسين خاصة في المحافظات العراقية الجنوبية. وقد قامت الكويت التي لا يوجد فيها أي نهر أو بحيرة ببناء أنبوب مياه إلى داخل الأراضي العراقية، وقدمت دعماً عبر الهلال الأحمر الكويتي من مؤن غذائية، ومعدات طبية، وعبوات مياه معدنية، بلغت جملتها عشرات الدفعات حتى قبل سقوط العاصمة بغداد نفسها. كما قدمت الكويت عبر مؤتمر مدريد للدول المانحة الذي عقد في نهاية ٢٠٠٣م ما جملته مليار ونصف المليار دولار (١,٥ مليار دولار). كما أن الكويت قدمت دعماً لوجيستياً للواء البولندي الموجود في مدينة الحلة جنوب بغداد. ومع أن قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الصادر في ٢٢-٥-٢٠٠٣ قد خفض إلى ٥ ٪ نسبة ما يستقطع من مبيعات النفط العراقي لصندوق التعويضات للدول المتضررة من الغزو العراقي بعد أن كان ٢٥٪، وهو ما سيطيل المدة الزمنية لسداد التعويضات المستحقة على العراق لدولة الكويت فإن الكويت رحبت بذلك القرار ولم تعارضه.

رحبت دولة الكويت بتشكيل مجلس الحكم العراقي الذي شكل عقب سقوط النظام العراقي السابق، والذي يعكس ألوان الطيف العراقي، كما رحبت بتشكيل حكومة إياد علاوي صيف ٢٠٠٤م، واستضافته ورئيس الجمهورية المؤقت غازي الياور. ورحبت أيضاً بالانتخابات العراقية المتعاقبة واعتماد الدستور الدائم واستقبلت رئيس الوزراء العراقي الانتقالي إبراهيم الجعفري وكثيراً من وزرائه، وأعادت العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد قطيعة استمرت أربعة عشر

عاماً. وبوصف الكويت جاراً للعراق وعضواً في دول جواره وفي مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية وأوبك، فقد كررت على لسان كبار مسؤوليها أنها مع وحدة العراق وسيادته واستقراره. وقد تكون الكويت الدولة الوحيدة الجارة للعراق التي ليس لديها أي أجندة خاصة في تدعيم أي فصيل، وهي أكثر الدول حرصاً على استقرار العراق ووحدته وسيادته.

العلاقات الكويتية – العراقية: قراءة جيوإستراتيجية

من جيوإستراتيجية الهيمنة القديمة إلى جيوإستراتيجية النفوذ والتمدد الجديدة، أدى نظام صدام حسين السابق دوراً مؤثراً في تغيير ديناميكية المنطقة كلها، فقد أسهم احتلاله للكويت في تغيير موازين القوى من جهة ومن جهة أخرى في تغيير قناعة دول الخليج الصغيرة التي شكلت مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م كرد فعل رئيسي على الحرب العراقية الإيرانية التي بدأها صدام حسين[٧] عام ١٩٨٠م. لقد أسهم الاحتلال العراقي للكويت بشكل واضح في إضعاف النظام العربي كله، وفي إفلاس فكر الوحدة العربية، وأوضح خواء مقولة التضامن العربي والدفاع العربي المشترك، كما قوى النفوذ والهيمنة الأميركية، حيث بات الوجود الأميركي الدائم أمراً واقعاً في منطقة الخليج العربي، بعد أن كان مرفوضاً وخاصة من صقور دول الخليج وعلى رأسهم دولة الكويت. لقد تغيرت القناعات القديمة وأحدث الغزو تفكيراً إستراتيجياً جديداً، بالاعتماد على الأمن الذي تؤمنه الولايات المتحدة الأميركية بالتحديد دون غيرها.

أسهم صدام حسين بمغامراته غير المحسوبة العواقب بكسر الكثير من المحرمات، وكان المحرك لعملية السلام من مؤتمر مدريد وأوسلو ووادي عربة؛ مما

(٧) عبد الرضا أسيري، (٢٠٠٤م)، النظام السياسي لدولة الكويت: مبادئ وممارسات، مطابع الوطن، الكويت، الطبعة السادسة.

يعني أن الغزو العراقي للكويت وما أعقبه من تغيير في جيوإستراتيجية المنطقة بشكل كلي، أحدث نقلة كبيرة وغير مسبوقة في الشرق الأوسط بأسره(٨).

سعى صدام حسين طوال فترة حكمه إلى زعزعة الأمن والاستقرار في العالم العربي من الغزو والحرب الثمانية أعوام مع إيران، إلى غزو واحتلال لدولة الكويت، وحرب عاصفة الصحراء لاقتلاعه منها، إلى معاداة لسوريا وحزب البعث (الجناح السوري)، إلى لعب دور محرض في الحرب الأهلية في لبنان؛ حيث أسهم بإشعال أوارها وتسليح فئات أبرزها ميشال عون، ضد سوريا في تصفية للحسابات على أرض لبنان، إلى إقامة مجلس التعاون العربي مع مصر واليمن والأردن لمحاصرة السعودية ودول الخليج. إلى التدخل ولعب دور في اليمن وموريتانيا وشراء الأقلام والإعلام في بعض الدول العربية. وكذلك أدى صدام حسين الدور الأبرز في إقصاء مصر عن الصف العربي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩م كي لا تنافسه على زعامة العالم العربي. وهكذا تحول صدام حسين ونظامه إلى مصدر التهديد الرئيسي لكثير من الأنظمة العربية سواء بسبب شعبيته أو بسبب قوته العسكرية وعقلية البلطجة والهيمنة، خاصة بعدما قصف إسرائيل بصواريخ السكود دون مردود أو فائدة إستراتيجية إبان حرب تحرير الكويت.

غير أن التهديد الجيوإستراتيجي الأبرز كان لمنطقة الخليج وخاصة الكويت والسعودية بالتحديد، في شمال الخليج العربي؛ حيث أسهم الاعتداء العراقي على دولة الكويت وما أعقبه من تغييرات في موازين القوى وجيوإستراتيجية المنطقة إلى تقارب سعودي – إيراني وكويتي – إيراني تحالفاً ضد العراق، لأن الاعتقاد كان راسخاً بأن التهديد الأساسي للأمن القومي للسعودية والكويت يأتي من العراق وليس إيران. بعكس دول الخليج الصغيرة الأخرى وخاصة

(٨) Barry Rubin. (2001), "An Essay on Arab Lessons From the 1991- Kuwait Crisis and War", Meria Journal, Vol. 5, No. 2-June 2001.

البحرين والإمارات وقطر وإلى حد أقل عمان، التي ترى أن التهديد المباشر لأمنها يأتي من إيران وليس العراق؛ مما أسهم في إعاقة التنسيق الأمني الخليجي بسبب عدم الاتفاق على مصدر الخطر على كيانات دول الخليج(٩).

وتأسيساً على ذلك، كانت إستراتيجية دول مجلس التعاون الخليجي بعد تحرير الكويت تتركز على ثلاثة أبعاد، هي:

١ – تحسين العلاقة مع إيران (السعودية والكويت) لإيجاد توازن قوى مع العراق.

٢ – تقارب دول الخليج الصغيرة الأخرى مع العراق لإيجاد توازن مع إيران، ولتقليص فرص تهديدات عراقية لها مستقبلاً، لهذا السبب أعادت دول الخليج العلاقة الدبلوماسية مع العراق باستثناء الكويت والمملكة العربية السعودية.

٣ – سعت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة وعبر اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأميركية إلى تعزيز العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية والحماية لإبقاء الوجود الأميركي في المنطقة ولاحتواء إيران(١٠)؛ مما أسهم في زيادة التنافر داخل مجلس التعاون من جهة وتباين المواقف الخليجية تجاه العراق وإيران من جهة أخرى، والاعتماد أكثر على الولايات المتحدة وخاصة بعد سقوط إستراتيجية أي دور عربي في الأمن الخليجي بتحول إعلان دمشق حبراً على ورق.

شعر الكويتيون بالألم لوقوف الكثير من العرب في صف المعتدي صدام حسين باسم العروبة ومحاربة الإمبريالية الأميركية؛ حيث تمت التضحية بالكويت في سبيل ذلك. وما غاب عن كثير ممن انجرف خلف هذه الشعارات أنه

(٩) Abdullah Al Shayji. (2002), In Gary Sick and Larry Potter (eds.) "Persian Gulf Security", "Mutual Realities, Perceptions and Impediments Between The GCC States and Iran", St. Martin's Press, New York.

(١٠) Michael Eisenstadt. (2001), "The Armed Forces of the Islamic Republic Of Iran; An Assessment," MERIA JOURNAL, Vol. 5, No. 1 (March 2001).

باسم العروبة والقومية ومحاربة الاستعمار يتم احتلال دول، ويتم تأجيل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أن المناخ السياسي العام الذي برز بعد احتلال الكويت وما أعقبه من تحرير لم يؤد إلى النتائج المتوقعة أميركياً من عملية السلام وقبول إسرائيل بالصلح وانخراط سوريا وفلسطين في الصلح معها، دون إصلاحات سياسية، بسبب الموقف الأميركي المتقلب حول الإصلاحات السياسية، والإصلاحات والحريات التي تراجعت عنها واشنطن بعد أن نجح الإسلاميون في تحقيق مكاسب عبر صناديق الاقتراع. والسبب الآخر، هو الموقف الأميركي المؤيد لإسرائيل والمتضامن معها والمنحاز ضد العرب في ازدواجية معايير، والدعم الأميركي لها وخاصة من قبل إدارتي الرئيس بيل كلينتون وجورج بوش. وتجلى ذلك باستخدام حق النقض الفيتو لعدم إدانة إسرائيل والوقوف الضمني مع الكيان الصهيوني في حربه ضد لبنان في صيف ٢٠٠٦م والدعم المادي والمعنوي الدائم. ولذلك بقي النظام العربي على حاله.

لم ينجح النظام العربي بعد سقوط نظام صدام حسين في ربيع ٢٠٠٣م؛ حيث ظن الكثير أنه سيتغير عقب التغيرات في المنطقة العربية، وهزيمة العراق، وستدخل تعديلات جذرية لكن لم تتحقق الاستفادة من تلك الدروس بل زاد ضعف العرب وتشتتهم وفرقتهم، وقويت شوكة الولايات المتحدة الأميركية القطب العالمي الذي برز بلا منازع مع انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة. ولم يجن العرب أية عوائد ذات معنى من تلك الحقبة، بل على العكس، أصبحوا أكثر تبعية واعتماداً على الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، بعكس الغرب وأميركا حيث استفادوا من نهاية حقبة الحرب الباردة وجيّروها لمصلحتهم(١١).

(١١) Barry Rubin, op,cit., p.13.

الجيوإستراتيجية الجديدة وأمن الكويت والمنطقة

كان يؤمل حسب المخطط الأميركي أن يؤدي إسقاط النظام العراقي إلى انتصار كبير للحملة الأميركية على الإرهاب وكسر شوكته وتحقيق انتصار آخر في نشر الحريات والديمقراطية في العالم العربي بالإضافة إلى تحريك عملية السلام لمصلحة إسرائيل وترهيب الأنظمة والتنظيمات المارقة واحتوائها، وهو ما عرفته وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس في صيف ٢٠٠٦م إبان الحرب الإسرائيلية على لبنان بحديثها عن مخاض شرق أوسط جديد ومحور الاعتدال العربي ممثلاً بدول الخليج الست ومصر والأردن مقابل محور التشدد ممثلا بإيران وسوريا وتنظيمات مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي. ولكن الشرق الأوسط الجديد أو أياً من بنود الأجندة الأميركية لم تتحقق. بل على العكس، أصبحت تلك القوى أقوى، ووصلت للسلطة مثل حماس، وقويت شوكة حزب الله، وها هو يهدد بإسقاط حكومة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة المدعوم أميركياً ومن قبل دول محور الاعتدال على حد التوصيف الأميركي.

ومع ذلك تصر إدارة الرئيس بوش الثانية على قناعتها المطلقة بنشر الحريات والديمقراطية علاجاً ناجحاً ومانعاً لقوى التطرف والإرهاب في العالم العربي؛ حيث محاربة الطغاة ونشر الحريات والديمقراطية[١٢] هو الأسلوب والوسيلة الأميركية لكبح جماح الإرهاب والاعتداء على المصالح الأميركية؛ لأن الولايات المتحدة لا تزال على قناعتها بأن الحرب في العراق هي جبهة أساسية في الحرب على الإرهاب وأن العراق لا يزال مثالاً للديمقراطية، وأن الديمقراطيات لا تفرخ إرهابيين، ولا تشن حروباً ضد ديمقراطيات أخرى. ولكن الواقع المر الذي يؤدي لوصول الإسلاميين المستفيدين من صناديق الاقتراع في العراق ومصر وفلسطين يدفع الإدارة الأميركية لإعادة النظر بحماستها الإصلاحية،

(١٢) The Guardian, 21 Jan. 2004.

ويدفع المثقفين والأنظمة العربية إلى التشكيك بمصداقية المساعي الأميركية وجديتها في الإصلاح والتغيير ومحاربة الطغاة ونشر الحريات والديمقراطية.

مصادر التهديد الجديدة لجيوإستراتيجية المنطقة

أولاً – عدم الاستقرار:

من الثابت أن الواقع المعيش على أرض العراق والسياسة الأميركية المتخبطة في المنطقة قد أدى إلى نتائج على عكس ما كان متوقعاً. وهذا بالتحديد ما حذر منه تقرير لجنة بيكر – هاميلتون الصادر في ديسمبر ٢٠٠٦م من أن الوضع في العراق خطير ومتدهور. معتبراً أنه ليس لدى الرئيس بوش خيارات سهلة لتغيير الإستراتيجية الأميركية المتعثرة في العراق.

ومن هنا تبرز جيوإستراتيجية عراقية جديدة في حقبة ما بعد صدام حسين تلغي الجيوإستراتيجية القديمة المبنية على الهيمنة والتسلط والغزو والضم إلى جيوإستراتيجية جديدة مبنية على عدم الاستقرار وتصدير العنف والإرهاب لنظام فاشل **Failing State**، والتمدد المذهبي (الشيعي) خاصة بعد اشتداد القتل الطائفي عقب تفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء في فبراير ٢٠٠٦م وقتل الشيعة لعشرات السنة والاعتداء على مساجد السنة وحرقها في العراق. حيث بات القتل والتهجير القسري والمذهبي نظاماً قائماً ومتبعاً وممارساً. كل ذلك يشكل أبعاداً ومحددات جديدة تهدد أمن الكويت والمنطقة بأسرها، خاصة إذا ما دخل العراق في نفق الحرب الأهلية أو التقسيم وانعكاسات ذلك على المنطقة. وهذا ما سنتناوله في هذا الجزء.

ثانياً - فشل الإستراتيجية الأميركية في العراق بعد ثلاثة أعوام من الحرب:

بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على سقوط النظام العراقي البعثي السابق، وعلى الرغم من ذهاب العراقيين لصناديق الاقتراع ثلاث مرات في عام ٢٠٠٥م؛ لانتخاب برلمان انتقالي ثم للتصويت استفتاء على الدستور في صيف ٢٠٠٥م

وسط مقاطعة سنية للاقتراعين وانتهاء بانتخابات برلمانية في نهاية ٢٠٠٥م لبرلمان دائم بمشاركة السنة - يجد المتابع للشأن العراقي أن ذلك لم يحقق الإجماع الوطني والاستقرار كما يتمنى العراقيون والأميركيون والكويتيون. فالفوضى وعدم الاستقرار والانزلاق نحو حرب طائفية تشعل العراق والمنطقة.

ومن ثنايا هذه التداعيات، تجد الولايات المتحدة الأميركية – نفسها تغوص في مستنقع لم تكن تتوقعه، حتى كبار المسؤولين الأميركيين – من أمثال وزير الدفاع الأميركي السابق رامسفيلد ووزيرة الخارجية رايس في جلسة تثبيتها وزيرة للخارجية في الكونغرس الأميركي، وكذلك نائب وزير الخارجية وولفوتز مهندس الحرب في العراق – يعترفون بالأخطاء(١٣). لقد أصبح العراق عامل عدم استقرار ليس لكيانه ووجوده وحدوده فحسب، ولكن حتى لجيرانه ودول المنطقة وبخاصة الكويت والسعودية تحديداً. والإستراتيجية الأميركية القصيرة النظر، والمأخوذة بعظمة الآلة العسكرية الأميركية وقوتها دون أن تحسب حساباً لمرحلة ما بعد سقوط النظام، والأخطاء الفاضحة في حل المؤسسات القوية من الجيش والشرطة وحزب البعث هي التي أسهمت بالفوضى وعدم الاستقرار. ومع تهميش قطاع قوي من الشعب العراقي "السنة العرب" الذين يجدون أنفسهم - بعد مئات السنين من حكم العراق - خارج اللعبة السياسية كلياً، وهم الذين يمثلون قلب المقاومة في المثلث السني ومحافظة الأنبار فإن الوضع لا يبشر بأن العراق سيعرف الاستقرار قريباً. ولا شك أن الحرب والعمليات العسكرية والإرهابية والمقاومة في العراق ستلقي بظلال من عدم الاستقرار وتهدد الأمن القومي الكويتي بوسائل مستحدثة لم تكن موجودة في زمن نظام صدام حسين. كما أن استقرار الأوضاع في العراق، وبداية وضع برنامج زمني لبدء انسحاب القوات الأميركية منه، هو ما يطالب به بعض الجماعات العراقية وخاصة السنة وجماعة مقتدى الصدر وكذلك الديمقراطيون وبعض الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأميركي، إضافة إلى لجنة بيكر هاميلتون التي أوصت

(١٣) New York Times, 18 Jan. 2004.

بسحب معظم القوات الأميركية من العراق مع مطلع عام ٢٠٠٨م دون تحديد جدول زمني، وهذا ما رفضه الرئيس بوش مع مطلع عام ٢٠٠٧م؛ حيث كان يبدو مقتنعاً بزيادة لعدد القوات الأميركية مؤقتاً على أمل أن يؤدي ذلك لاستقرار الأوضاع، وللاعتقاد بأن ذلك سيسهم في نشر الاستقرار والأمن في العراق وكذلك في الكويت والمنطقة بأسرها، دون وجود ضمانات بذلك.

لقد بات واضحاً أن الولايات المتحدة الأميركية تستطيع أن تهزم دولة وجيشها، ولكنها تفشل بشكل واضح في ما يسمى **Nation-building**، إعادة بناء الدولة، وحالة العراق مثال صارخ لذلك، بما تعانيه من فوضى وحرب أهلية طائفية ومذهبية وتقسيم وعدم استقرار وبطالة، وتأثير ذلك سلباً على دول المنطقة(١٤).

ثالثاً – التطرف الديني والإرهاب:

يرتبط ما سبقت الإشارة إليه من عدم الاستقرار وفوز الشيعة بالانتخابات، بالدور الأكبر والأبرز لإيران في الشأن العراقي، وفي عملية بناء الدولة، وهو ما يجعلها في تنافس واضح مع الولايات المتحدة الأميركية. وهناك البعد الإستراتيجي في العمليات الإرهابية التي دفعت أكثر من دولة خليجية ثمنه منذ الحرب الأميركية في العراق. فالسعودية تتعرض منذ مايو ٢٠٠٣م لعمليات إرهابية من تنظيم القاعدة يأخذ أشكالاً وأبعاداً وتهديداً واضحاً للأهداف المدنية والرسمية مبتعداً عن الأهداف الأجنبية والأميركية لصعوبتها، وإن كانت قوات الأمن السعودية تعاملت بشكل ناجح في وضع حد لتلك الظاهرة. وانعقاد مؤتمر مكافحة الإرهاب في السعودية في الأسبوع الأول من فبراير ٢٠٠٥م، والدعوة لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب يعد دليلاً على جدية المملكة في محاربة هذه الظاهرة التي كان للحرب الأميركية في العراق دور بارز في تسعير لهيبها.

كما أن العمليات الأمنية والمداهمات والاعتداءات التي قامت بها جماعة

(١٤) David Mack. (2004), "Iraq's Role in Regional and Global Stability". Kuwait National Assembly Conference, 16 May 2004.

إرهابية "كتائب أسود الجزيرة" في الكويت خلال شهر يناير ٢٠٠٥م وأدت في خمس عمليات لمقتل ٩ من الإرهابيين واعتقال ٤٠ منهم ومحاكمتهم وإصدار أحكام عليهم، إضافة إلى مقتل ٤ من رجال الشرطة الكويتيين – يعتبر دليلاً على استفحال هذه الظاهرة الدخيلة على المجتمع الكويتي، بما يمكن معه القول بقدر معقول من الثقة: إن الكويت تسدد أثمان وقوفها ودورها في عملية "حرية العراق".

ترى النظرية المفترضة حول الإرهاب، أنه ينبت في بيئة الفقر والجوع والبطالة والقهر والظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وهو ما لا ينسحب على دول الخليج؛ حيث ظن الجميع أن دول الخليج - وخاصة الغنية منها، وبالتحديد الكويت - محصنة من هذه الآفة أكثر من غيرها، حيث من المفترض أن تكون الكويت بيئة طاردة للإرهاب أكثر منها حاضنة له.

فالكويت أكثر الدول الخليجية تمرساً في طريق المشاركة السياسية والديمقراطية منذ دستور ١٩٦٢م. والكويت هي الدولة الخليجية ذات المجتمع المدني الناشط والنظام القضائي المشهود له بالنزاهة والحيادية وصاحبة الهامش الأكبر من الحريات والصحافة الخاصة المدافعة عن الحريات والمعبرة عن نبض الشارع. كما أنه لا يوجد في الكويت سجناء رأي ولا معارضة في الخارج أو في السراديب.

ومع ذلك نال الكويت من سهام الإرهاب ما نالها، ونخشى أن تتفاقم هذه الظاهرة بسبب ما ينظر إلى الدور الكويتي الذي أدته في "احتلال العراق" ولا تزال تؤديه من وجود أميركي على أرضها؛ حيث هددت جماعة أطلقت على نفسها اسم "كتائب الشهيد عبدالعزيز المقرن" – الزعيم السابق لتنظيم القاعدة في الجزيرة الذي قتل في عملية أمنية في يونيو ٢٠٠٤م وعلى ما يبدو أنها جماعة سعودية – من خلال بيان نشرته في موقع على الإنترنت، الحكومة الكويتية بـ "حرب عظيمة" ما لم تغادر القوات الأميركية البلاد. وقد ذكر التحذير: "نهددكم ونحذركم.. أسلموا تسلموا وإن أعرضتم فقد اخترتم الجانب

الخطير الذي بإذنه تعالى سوف تكون نهاية طغيانكم، واعلموا أنها ستكون حرباً عظيمة وواقعة يسقط فيها كثير من الضحايا الأبرياء وأنتم المسؤولون عن هؤلاء الضحايا لإعراضكم عن مطالبنا... ما هي مطالبنا؟ نقول إخراج المشركين من الكويت بمن فيهم الأميركيون وغيرهم من الجنود المحتلين بسببكم، ويكفي ما حصل في أفغانستان والعراق، فإن أردتم النجاة والسلامة أخرجوهم من أرض محمد صلى الله عليه وسلم"(١٥).

إن هذه الظاهرة من العمليات الإرهابية التي تم التعامل معها بكثير من المهنية والنجاح أدت إلى تحفيز الكويتيين وشعورهم بالخطر، وبأنه تم الاستبدال بالنظام العراقي السابق الذي جسد الخطر المحدق طوال عقود، ظاهرة أكثر تأثيراً على عقلية الكويتيين وحياتهم وهي الإرهاب واستهداف الكويت والكويتيين. وقد منح مجلس الأمة صلاحيات أمنية للحكومة في البحث عن السلاح غير المرخص من مخلفات النظام العراقي السابق، وأفاد المعتقلون بأنهم حصلوا على السلاح من العراق عن طريق السعودية بسبب الإغلاق والقيود الأمنية الواضحة على الحدود الكويتية – العراقية، لدرجة أن من غرر بهم من الشباب الكويتي للذهاب والقتال في العراق غادروا إلى سوريا ليدخلوا منها إلى العراق وليس من الكويت القريبة، وذلك ليشاركوا في عمليات عسكرية في الفلوجة ومحافظة الأنبار، وآخر الذين قتلوا من الكويت سقط في مدينة القائم على الحدود العراقية – السورية، ليرتفع عدد القتلى الكويتيين والبدون من الكويت إلى ١١ مقاتلاً مع وجود أكثر من ٣٠ مقاتلاً كويتياً في العراق(١٦).

كما أن التهديد الأمني أدى في فترة من الفترات، إلى تغير في الحياة الاجتماعية للكويتيين، وبشكل لافت من برامج مكررة على أجهزة التلفزيون الكويتية حول الإرهاب والجماعات الضالة، ومنع المنقبات والمبرقعات من قيادة

(١٥) راجع الصحف الكويتية في مجملها ٢/٢/٢٠٠٥م.
(١٦) الوطن، الكويت ٢٧/١/٢٠٠٥م.

السيارات، ومنع السيارات التي تظلل زجاجها ومراقبة السيارات الوافدة من المملكة العربية السعودية والتشدد في تطبيق قانون منع ازدواج الجنسية. كل هذا في مجتمع صغير يتأثر بسرعة بما يجري في العراق وبشكل ينعكس سلباً على أمنه وراحته ورخائه واستقراره.

لقد باتت ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية ولم تعد مقتصرة على دولة بعينها. وهناك استهداف لدول معينة لمواقفها من العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية ولمساهمتها بالحرب على العراق كما هو واضح. ويخشى أن تستفحل هذه الظاهرة أكثر في دول الخليج العربية. وجاء إلقاء القبض على بعض الإسلاميين في عمان مؤشراً آخر على تنامي هذه الظاهرة وانتشارها، وهو ما يتطلب عملاً جماعياً خليجياً لمحاصرتها واجتثاثها من جذورها.

ومن الثابت أن الحرب في العراق أسهمت بدور بارز في تنامي هذا المد الأصولي الإسلامي الذي يرتدي عباءة الدين والكراهية للولايات المتحدة وغطرستها وانحيازها لإسرائيل وتنكيلها بالعراقيين والمسلمين. ويساعد في ذلك الفضائيات العربية وما تنشره من أفلام وبرامج ومواد إخبارية تظهر بؤس المسلمين وألمهم والتنكيل بهم وغطرسة الأميركيين وسوء معاملتهم وتسلطهم، وقتل المسجونين ومعاناتهم في أبوغريب وغوانتانامو وباغارام والسجون السرية. وقد دفع البنتاغون أموالاً لصحف عراقية لتنشر مقالات وتحقيقات تمتدح الاحتلال وتحسّن صورته. وبذلك فقد نافست الولايات المتحدة الأميركية في ممارساتها ما كان يقوم به صدام حسين ضد العراقيين، وهذا ما أشار إليه في فبراير ٢٠٠٦م بن لادن في إحدى خطبه المنتقدة للاحتلال الأميركي للعراق.

انعكاس سيناريوهات مستقبل العراق على الكويت ومنطقة الخليج

يمكن تلمس سيناريوهات أربعة لمستقبل العراق ومن ثم انعكاس ذلك على الكويت ومنطقة الخليج، وذلك على النحو الآتي:

هناك تخوف كبير من أن الأوضاع في العراق مرشحة للتصعيد؛ نتيجة

للخلافات حول الدستور والإقصاء والتهميش وتوزيع الثروات. ثم تخوف السنة في الخليج والعالم العربي من الدور الإيراني والشيعي في العراق في إيجاد حكومة فيدرالية مدعومة من إيران وخاصة في جنوبه مما يشكل تهديداً مباشراً لأمن دول المنطقة واستقرارها. وما يكسب هذه المخاوف أهمية هو التصريحات المتشائمة التي ترسم وضعاً ينزلق بالعراق نحو هاوية التشرذم الطائفي والمذهبي والعرقي.

ولكن يبقى تهميش السنة وإقصاؤهم من المعادلة السياسية في العراق والطعن بشرعية النظام الجديد وتحول هذه الفئة المهمة إلى شرارة حرب أهلية، أو إلى لبننة العراق – بحسب النموذج اللبناني – من الخطورة بمكان؛ بحيث لا تقتصر مخاطرها على العراق بل تمتد لدول الجوار وخاصة الكويت.

في كتاب "عراق المستقبل: دكتاتورية – ديمقراطية - أم تقسيم" يضع الكاتبان البريطانيان ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العراق. حيث يؤكدان أن الوجود الأميركي لن يؤدي لاستقرار الوضع في العراق؛ لأن العراق - كما يؤكدان - دولة مصطنعة والشعب العراقي لم ينجح في تكوين هوية عامة مشتركة. وأن العراق أرض ضحلة للديمقراطية بسبب ممارسات النظام الصدامي السابق الذي عزز الولاءات القبلية. ويقدم المؤلفان بصورة استفزازية للعراق المقسم عرقياً وطائفياً ودينياً السيناريو الأقل تناولاً وهو ما يطلقان عليه "التقسيم المدبر"(١٧).

غير أن الكثير من المحللين والمتابعين للشأن العراقي يضعون سيناريوهات مشابهة للسيناريوهات التي وضعها الباحثان البريطانيان مع إضافة سيناريو رابع، هو السيناريو المتفائل بنجاح النموذج العراقي، ولكنه السيناريو الأقل واقعية في ظل الأوضاع المتردية في العراق.

و السؤال المثار هو: أي من هذه السيناريوهات الأربعة مرشح للظهور في

(١٧) Lian Anderson and Gareth Stansfield. (2004), " The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy or Division" St. Martin Press. Palgrave New York. N.Y.

العراق بناءً على المعطيات الحالية؟ وهل له التأثير السلبي على الوضع في العراق وعلى دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار وخاصة الكويت؟

السيناريو الأول: تقسيم العراق

يرى ديفيد ماك مساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق، ونائب مدير مركز الشرق الأوسط بواشنطن في مؤتمر عقد في الكويت في مايو ٢٠٠٤م تحت رعاية مجلس الأمة الكويتي، أن التقسيم – إن حدث – فإن ذلك يعني كارثة سواء في العراق أو المنطقة، وسيتحول العراق إلى أرض خصبة لتفريخ الإرهاب العالمي. ولكنه يضيف أن القوى التي تمسك بالعراق هي أقوى من تلك التي تقسمه وتفرقه، مستبعداً التقسيم قبل نحو عام من اندلاع حرب أهلية. ولكن منذ انعقاد ذلك المؤتمر في مايو ٢٠٠٤م وخلال الآونة الأخيرة على وجه الخصوص، عاد التحليل عن التقسيم والانقسام ليطل برأسه وسط تحليلات أميركية متصاعدة من مراكز الدراسات تحذر من خطر التقسيم(١٨).

في ظل هذا السيناريو والمعطيات على أرض الواقع في العراق يأخذ التقسيم موقعاً متراجعاً أمام طغيان شبح الحرب الطائفية الأهلية وهيمنته، التي سنتناولها بوصفها سيناريو ثانياً، إلا أنه لا يمكن عدم الإشارة لذلك في ظل معطيات ومحددات تساهم في تكريس واقع تقسيمي قائم بالفعل.

فالدستور العراقي الذي تم اعتماده في صيف ٢٠٠٥م بعد أن وافق السنة على المشاركة بأعداد وإن كانت غير كبيرة بعد أن قاطعوا الانتخابات البرلمانية، يراه هؤلاء أنه يكرس التقسيم ويجعله واقعاً عبر الدعوة للفيدرالية والمناطقية والاحتفاظ بالثروات الجديدة المكتشفة في الأقاليم التي اكتشفت بها دون مشاركتها مع الحكومة المركزية في بغداد. وبذلك تقوى الأقاليم والمناطق على حساب الدولة المركزية الضعيفة والعاجزة.

ويكتسب البعد التقسيمي زخماً كبيراً، يثير الكثير من المخاوف والتساؤل

(١٨) مصدر سابق David Mack.

وخاصة بعد تصريحات ومواقف معلنة لعبدالعزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق – المعروف بعلاقته الوثيقة مع إيران، والذي يرأس أكبر كتلة برلمانية عراقية، وهي الائتلاف العراقي الموحد – عن حق إقامة إقليم للشيعة في المحافظات الجنوبية والوسطى حيث يشكل الشيعة أغلبية فيها. تلك التصريحات أثارت مخاوف السنة العرب في العراق الذين يعارضون أي تقسيم للعراق؛ خاصة أنهم سيكونون أكبر الخاسرين، حيث يجدون أنفسهم بين شقي الرحى في الوسط: بين الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال الذين يتمتعون باستقلال ذاتي منذ مطلع التسعينيات ولديهم الموارد النفطية و حكومتان. ولإقليم كردستان العراق رئيس هو مسعود البارزاني وبرلمان وعلم ولا يرفع العلم العراقي في كردستان العراق إضافة إلى القوات المسلحة البشمركة التي هي أقوى من الجيش العراقي، وشاركت في عمليات وتصفية ضد السنة العرب في الفلوجة والأنبار. ويرون أن حقهم المكتسب والمشروع في ممارسة الحكم الذي يجعل الانفصال واقعاً غير معلن لعدم إثارة غضب الأميركيين والأتراك.

وهناك في أقصى الشمال كركوك، القنبلة الموقوتة الغنية بالنفط، التي يسعى الأكراد لضمها لإقليمهم، وستكون هناك مواجهة مؤجلة حولها وسعي كردي نحو المزيد من الاستقلالية والسيادة التي يؤمنون بأنهما حق مكتسب لا يحق لأحد منازعتهم عليه.

و ما يزيد شعور السنة العرب بالتهميش والحصار هو واقعهم المؤلم بعد أن كانوا في السلطة، فإذا بهم محاصرون في الوسط: بين الأكراد الأقوياء المستقلين المسلحين بالبشمركة في الشمال الذين يمارسون منذ عقد ونصف العقد حكماً ذاتياً، ويطمحون للمزيد من الاستقلالية في المستقبل. والشيعة في الجنوب الساعين للانفصال والمسلحين بنفط أكثر وبلواء بدر وجيش المهدي والمدعومين من إيران. فيما هم - السنة العرب - في الوسط وصحراء الأنبار لا يملكون قوات ولا جيشاً ولا نفطاً ولا موارد.

و تأسيساً على هذا السيناريو، لا يبدو أن العراق الذي يتشكل بعد ٢٠٠٣م

سيكون شبيهاً بالعراق القديم الذي اختفى دون عودة. مع ما أفرزه من واقع ومعطيات ومستجدات لا يمكن تغييرها، بل يؤسس لواقع تقسيمي **de facto**. هذا الواقع يرفضه الجميع ولكن لا يستطيع أحد أن يعيد عقارب الساعة للوراء. وعلى ما يبدو فإنه بات قدر العراق والمنطقة معاً.

السيناريو الثاني: حرب أهلية – مذهبية – طائفية

يتماثل هذا السيناريو مع ما حدث في مجتمعات متعددة الأعراق والطوائف في لبنان وأفغانستان والبوسنة وكوسفو. وقد يتكرر ذلك في العراق بسبب الانقسامات في المواقف لتهميش السنة وتمسك الأكراد بالحكم الذاتي والبروز الشيعي أغلبية تستحق الحكم. وما يجري في العراق من فرز طائفي ودستور يكرس الانقسام ويغذي الطائفية والمناطقية ويسمح بالتقسيم والإقليمية على حساب دولة مركزية وطنية قوية، وهذا السيناريو لا يؤسس بالطبع لعراق موحد ومتماسك. كما أن طغيان نظام "المحاصصة" البغيض الذي بدأ تطبيقه في التركيبة السياسية للمناصب العليا في الدولة والذي يحتكم للطائفة والدين على حساب الكفاءة والقدرات، إنما يؤسس لمرحلة خطيرة ستمتحن النظام العراقي قيد التشكيل بإفرازات لن تكون لمصلحة وحدة العراق وتماسكه نظاماً وكياناً حيوياً ونموذجاً للديمقراطية في المنطقة، كما لايزال يروج لذلك الرئيس بوش وفريقه ومنظرو "المحافظين الجدد" لنشر الديمقراطية من دمشق إلى طهران وجوارهما.

إن تفجيرات مراقد الشيعة في سامراء والاعتداء على مساجد السنة وحسينيات الشيعة ودور قوى ودول وجماعات من داخل العراق وخارجه يسهم بشكل متسارع في انزلاق العراق نحو منحدر خطير ينذر بعواقب وخيمة واصطفاف طائفي يهدد بجر العراق في أتون "اللبننة" التي اكتوى منها لبنان في حرب أهلية – طائفية على مدى ١٥ عاماً، ولا يزال يدفع ثمنها حتى اليوم. وهذا ما يحذر منه مسؤولون أميركيون ومراكز دراسات غربية، كما سبقت الإشارة.

يبقى الخطر الحقيقي في تهميش السنة وإقصائهم من المعادلة السياسية

في العراق، وفي العمليات الإرهابية الطائفية، كما حدث مؤخراً ضد أهداف ذات قيمة ورموز دينية، كتدمير مراقد الأئمة الشيعة في سامراء والرد الشيعي بحرق عشرات المساجد السنية في عدة مدن سنية وقتل آلاف العراقيين وجرحهم وتهجيرهم في فتنة مذهبية خطيرة، ومحاولة اغتيال الزعيم السني عدنان الدليمي لزيادة حدة الاستقطاب الطائفي، ولا شك أن آثاره السلبية المدمرة لن تكون مقتصرة على العراق فحسب، بل ستنعكس هذه الحلقة المفرغة على دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار وخاصة الكويت.

وقد أتت سلسلة التحذيرات من انعكاسات الوضع الخطير في العراق على المنطقة والاستقرار العالمي من مسؤولين أميركيين كبار مثل السفير الأميركي السابق في العراق جان نغروبونتي ومدير الاستخبارت الوطنية والسفير الأميركي الحالي في العراق زالمي خليل زاد الذي يتردد أنه مرشح لمنصب المندوب الأميركي الدائم في الأمم المتحدة خلفاً لجان نغروبنتي الذي رفض مجلس الشيوخ الأميركي تثبيته في منصبه. كما أتت التحذيرات من مؤسسة الأزمات الدولية في مطلع شهر مارس ٢٠٠٦م. وكل تلك التحذيرات تؤكد أنه إذا لم يتم التعامل مع الوضع بجدية وسرعة لوقف الانزلاق تجاه حرب أهلية وتفويت الفرصة على تفجر فتنة مذهبية، فإن العراق سيشعل المنطقة بأسرها في أتون حرب مذهبية شيعية – سنية تتدخل بها الدول المجاورة وتتأثر بسببها مختلف الدول، وخاصة تلك التي تتكون في تركيبتها من أعراق ومذاهب وطوائف.

وهذا ما حذر منه بالتحديد رئيس الاستخبارات الوطنية الأميركية وأول سفير أميركي في العراق بعد رحيل بريمير في صيف ٢٠٠٤م؛ حيث حذر أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي في مطلع مارس ٢٠٠٦م من أن الحرب الأهلية وانتشار الفوضى في العراق وتعرض التطور الديمقراطي لانتكاسة، سيؤدي إلى انعكاسات خطيرة لمنطقة الشرق الأوسط برمتها وسيتجاوز ذلك المنطقة لتصل أبعاده لبقية العالم. إن تقويم نغروبنتي الذي اصطبغ بالتشاؤم والواقعية يكتسب أهمية مضاعفة؛ لأنه يأتي من أبرز شخصية

أمنية أميركية في مجال الاستخبارت والسفير السابق في العراق المطلع على بواطن الأمور. وقد شدد نغروبنتي على أن تفجر الوضع الطائفي في العراق سيؤدي إلى اصطفاف دول المنطقة لتدعم طائفة ضد طائفة أخرى، وهذه الإفرازات الخطيرة تنذر بجر المنطقة إلى فتح أبواب جهنم يكون وقودها المنطقة بأسرها. كما أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان حذر من الانجرار لحرب طائفية، وهذا ما يحذر منه مسؤولون خليجون وعرب وأطياف من النخبة المثقفة الخليجية والعربية. وإن هناك خشية حقيقية من أن ما يجري في العراق يسهم بزيادة الاحتقان وتصدير العنف الطائفي للمنطقة كلها. وسيؤدي ذلك إلى تقويض التعايش السلمي بين العراقيين، ويحدث أزمة حقيقية، ويؤدي للطعن بشرعية النظام الجديد.

وفي هذا السياق، تشير دراسة "مجموعة الأزمات الدولية" **International Crisis Group** الصادرة في نهاية فبراير ٢٠٠٦م بعد الأحداث الطائفية في سامراء وغيرها من المدن العراقية إلى التزايد من قتامة الوضع في العراق، وترسم مشهداً لا يبشر بالخير فيما يتعلق بمستقبل التعايش في العراق. تحت عنوان "**The Next Iraqi War**" الحرب العراقية القادمة، وتحذر الدراسة من أن العراق على حافة انفجار ديني – عرقي – قبلي، وذلك يهدد بتفتيت وحدة الدولة، وتطالب الدراسة بتدخل الجميع والمجتمع الدولي لمنع انزلاق العراق نحو حرب مدمرة تؤدي لتفككه وتشرذمه، وتنشر الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة بأسرها، بل تصدر ظاهرة العنف إلى الدول التي تحوي تركيبتها السكانية طوائف وأعراقاً ومذاهب مختلفة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ما أقدمت عليه الكويت، في نهاية فبراير ٢٠٠٦م عندما تبرع مجلس الوزراء الكويتي – بأمر من أمير الكويت الجديد الشيخ صباح الأحمد الصباح – بمبلغ ١٠ ملايين دولار أميركي مناصفة لإعادة إعمار مرقد الإمامين في سامراء والمساجد السنية المتضررة؛ و "ذلك تعبيراً عن تضامن الشعب الكويتي مع الأشقاء العراقيين ودعماً لجهود المخلصين في

ترسيخ وحدتهم الوطنية". وبذلك تسهم الكويت في إطفاء نار الفتنة في مهدها وتسعى مع العراقيين الحريصين إلى وأد الفتنة قبل أن تستعر وتقوى.

السيناريو الثالث: بروز النفوذ الشيعي وآثاره داخلياً وخارجياً

يؤكد علي المؤمن الباحث العراقي الشيعي ومدير المركز الإسلامي للدراسات الإسلامية، والمتخصص في تاريخ أحزابه وقواه، وصاحب العديد من المؤلفات عن العراق، ومنها كتاب (سنوات الجمر)، يؤكد أن الانتخابات أدت إلى تأسيس (العراق الثالث) وأنها أنهت نسقاً عمره ١٣٥٠ عاماً، وأنه لا مسوغ للخوف من الشيعة في العراق؛ لأنهم لا يملكون مشروعاً خاصاً بهم[١٩].. إلا أن السنة في داخل العراق وخارجه لا يشاركونه هذا التحليل المتفائل؛ حيث يرون أن النفوذ الشيعي سيؤدي إلى وضع غير مستقر في العراق بسبب ما قد ينجم من تحالف جماعات دينية شيعية مع جماعات كردية للتوصل إلى صيغة نظام إسلامي مع ضمان استقلال ذاتي في شمال العراق؛ مما يثير مخاوف واعتراضات تركيا. كما أن قيام حكومة إسلامية دينية ذات أغلبية شيعية في العراق يثير شكوك الأنظمة السنية في دول الخليج العربية والأردن ومصر.. وهذا ما أنبه إليه الملك عبدالله، محذراً من هلال شيعي يمتد من إيران عبر العراق إلى سوريا ولبنان[٢٠]. ولقد سعت إدارة الرئيس بوش إلى التقليل من مخاوف السنة من الهيمنة الشيعية.

ومع أن قادة الجماعات الشيعية - أو كما يذهب بعضهم - لا يسعون لإقامة دولة عراقية دينية على غرار الجمهورية الإسلامية في إيران[٢١]، كما يؤكد أحد قادة المرجعيات الشيعية محمد بحر العلوم: إن النموذج الذي نسعى لإقامته هو دولة عراقية تعددية وليس دولة دينية على نسق النظام في إيران. فإن هذا الموقف

(١٩) العراق إلى أين؟ النهار ٢٠٠٥/٢/٨

(٢٠) New York Times.com 30/1/2005.

(٢١) MSNBC.com 2/2/2005.

يتناقض مع مطالب المرجعية الشيعية التي تسيطر قائمتها (الائتلاف العراقي الموحد) على أغلبية مقاعد الجمعية الوطنية، وتحظى بدعم المرجع الكبير آية الله علي السيستاني. حيث تصر على (أن يكون الإسلام في الدستور الدائم للعراق المصدر الوحيد للتشريع في العراق ورفض أي بند وأي تشريع من الدستور إذا كان مخالفاً للإسلام، وهذا غير قابل للمساومة). وما زال مبكراً سبر غور أبعاد المطالبات بفيدرالية شيعية في الجنوب والوسط، التي يقودها الرئيس الأعلى لمجلس قيادة الثورة الإسلامية في العراق عبدالعزيز الحكيم وهذه الفيدرالية ضبابية من حيث النهج والعلاقة مع إيران، فهل ستكون دولة دينية - كما هو عليه في إيران - تقوم على مبدأ "ولاية الفقيه"؟ أم ستكون دولة مدنية ذات طابع مذهبي؛ وفي كل الأحوال فإن هذا السيناريو التقسيمي إن حدث ستكون له ارتدادات سلبية على الكويت ودول المنطقة التي ترفضه وتتخوف من تداعياته.

علينا أن ننتظر ونتابع لنرى كيف سينعكس الدستور الجديد وأبعاده التقسيمية الخطيرة على وحدة العراق وتماسكه، وعلى النسيج السياسي والاجتماعي وتركيبة الحكومة الجديدة في مقاربة واضحة أقرب إلى التجربة اللبنانية. وهيئة علماء المسلمين السنة تصر على شرط جدولة الانسحاب الأميركي من العراق للمشاركة في صوغ الدستور العراقي الجديد، ويؤيدهم في ذلك الفرنسيون؛ حيث صرح السفير الفرنسي في بغداد (بأن تحديد أفق لوضع حد لانتشار القوات الأجنبية سيسهل مشاركة العراقيين كافة في العملية السياسية). كل هذه الإرهاصات المتسارعة على الساحة العراقية لا شك ستترك تأثيراً بالغاً في الداخل العراقي وعلى دول الجوار معاً.

إن مخاوف الكويت ودول الخليج والدول العربية من عراق يعطي الطائفة الشيعية وإيران ثقلاً وسط تغطية إعلامية مميزة على الفضائيات للانتخابات والنتائج، سيؤدي إلى تقوية النفوذ الشيعي والمطالب الشيعية في دول الخليج ومنها الكويت، وإن كانت الكويت محصنة – إلى حد ما – من مخاوف أن يؤثر بروز الطائفة الشيعية في العراق على الوحدة واللحمة الوطنية في الكويت، خاصة

أن الشيعة في الكويت يشكلون أقلية نسبية كبيرة تصل إلى نحو أقل من خمس المواطنين، إلا أنهم ممثلون في مجلس الأمة بـ ٥ نواب، ولديهم وزير في الحكومة المؤلفة من ١٦ وزيراً (استقال وزير الإعلام محمد أبو الحسن مطلع عام ٢٠٠٥م وفي التشكيل الوزاري الأخير في مطلع فبراير ٢٠٠٦م، تم تعيين وزيرين شيعيين في الحكومة لأول مرة منذ عقد ونصف؛ أحدهما أول امرأة وزيرة في تاريخ الكويت على الإطلاق وهي وزيرة المواصلات د. معصومة المبارك)، وكان الوزير أبو الحسن قد اضطر للاستقالة بعد تحضير استجواب من قبل نواب من التيار السلفي حول القيم والأخلاق؛ مما أحدث نوعاً من الرد الطائفي.

ومع أن وضع الكويت قد يكون أفضل من دول أخرى في حماية نفسها من تأثير المد الشيعي في العراق على أوضاعها التاريخية بسبب الضمانات والحريات والديمقراطية والمشاركة السياسية والتمثيل الدبلوماسي، وعدم وجود قيود على العمل السياسي والاجتماعي للشيعة الكويتيين، فإن هذا لم يمنع من تقوية شوكتهم - عبر مطالبات عديدة - بإنشاء محكمة خاصة بالطائفة الجعفرية، وتعيين ممثل عن الطائفة الشيعية في الأمانة العامة للأوقاف لأول مرة مطلع عام ٢٠٠٥م. كما أن تطور الأوضاع في العراق شجع وحفز وكيل المراجع الشيعية في الكويت السيد محمد باقر المهري في خطبة جمعة مطلع عام ٢٠٠٥م، على المطالبة بأن يكون "توزير المواطنين من أبناء المذهب الشيعي على أساس الكفاءة وليس على أساس الطائفية. ونقول: "لا نقبل أقل من وزيرين، ولا نكتفي بوزير شيعي محلل حسب العادة". "ثم اجتمع مع الشيخ صباح الأحمد الصباح رئيس الوزراء موضحاً تصريحه"[٢٢]. وقد تم وقف السيد محمد باقر المهري في نهاية فبراير ٢٠٠٦م عن خطابة يوم الجمعة بقرار من وزارة الأوقاف بسبب مخالفته المتكررة للوائح الوزارة.

ومن الثابت أن تطور الأوضاع في العراق وتمكين الشيعة من ممارسة دور يستحقونه وحرموا منه لفترة طويلة وسط القمع والتنكيل، يقوي ويشد من أزر

(٢٢) الرأي العام، الكويت ٢٩/١/٢٠٠٥م والوطن ٦/٢/٢٠٠٥م.

إخوانهم في الطائفة – بأشكال مختلفة– في دول الخليج كلها. ولكن الشيعة في دول الخليج الذين أثبتوا بشكل كبير ولاءهم لأنظمتهم إبان الحرب العراقية الإيرانية سيخطئون كثيراً إذا ما كررت الجماعات المتشددة الاستفادة من الظروف التي أعقبت انتصار الثورة الإسلامية قبل ربع قرن ووصف بعض الأنظمة لهم بالطابور الخامس والشعور بالشك والريبة منهم، بدلاً من أن يكونوا جزءاً من النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية، وأمام ذلك امتحان طويل ومعقد. إن الشيعة في الخليج الذين لا تتجاوز نسبتهم ١٢٪[٢٣] من نسبة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي عليهم قراءة التطورات بدقة، وعليهم أن يعوا مسؤولياتهم وواجباتهم وأن تعي الأنظمة حقوقهم وألا يختل ذلك التوازن المستمر.

السيناريو الرابع: نجاح النموذج العراقي

هذا السيناريو هو السيناريو الأقل واقعية في ظل الظروف المأزومة الضاغطة التي نجمت عن الغزو والاحتلال الأميركي وتداعياته. هذا السيناريو المؤجل يتصور وضعاً أمنياً مستقراً عن طريق نجاح التجربة العراقية، ومشاركة عبر دستور يؤكد التعددية، وقضاء حر؛ مما يحقق الخطوات الأولى للاستقرار السياسي والتطور والنمو الاقتصادي وتطوير القطاع النفطي. وهذا يدفع المجتمع الدولي ممثلاً بالولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ودول الخليج إلى تبني برنامج طموح، أشبه بمشروع مارشال الذي اعتمد بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء أوروبا الغربية واليابان وإعفاء العراق من النسبة المقترحة بنادي باريس – وهي ٨٠٪ – من الديون المستحقة عليه؛ مما يجعل العراق ذا أهمية وبعد إستراتيجي ومركزاً للنفوذ والقواعد الأميركية. غير أنه حتى هذا السيناريو الوردي المتفائل المستبعد حالياً قد يكون له تأثيرات سلبية على الكويت ودول الجوار.

ما زلنا نتذكر تصريح الرئيس بوش عشية الحرب على العراق عن فوائد

(٢٣) Economist, February.3, 2005.

نشر الديمقراطية في العراق، وهي إحدى الذرائع التي قدمتها إدارته لتحرير العراق، وقد ذكر بوش "أن قيام نظام ديمقراطي في العراق سيقدم كمثال درامي ويلهم الدول الأخرى في المنطقة"(٢٤) والمراهنة الأميركية كانت أن العراق سيكون المنطلق الذي من خلاله سيتم دمقرطة الشرق الأوسط الكبير، وسيخدم العراق بوصفه انطلاقة لنشر الإصلاحات والديمقراطية والمشاركة السياسية مما سيجفف منابع الإرهاب ويجتثه من أصوله. إن الانتخابات التي جرت في العراق في حين ١٤ دولة أخرى حول العالم بعضها عربية لا يمارس مواطنوها حقوقهم السياسية والمشاركة السياسية فيما العراقيون والفلسطينيون تحت الاحتلال يقومون بالاقتراع، لا بد أن يكون له ردة فعل ليست لمصلحة الأنظمة.

لن تتأثر دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بموجة الديمقراطية التي بدأت تهب على الكويت والمنطقة من جار الشمال. وخاصة بعد أن تم إقرار قانون المرأة وحصلت على حقوقها السياسية في منتصف مايو ٢٠٠٥م؛ إذ إن لدى الكويت تجربة هي الأطول والأكثر رسوخاً وثباتاً في المنطقة من حيث الممارسة السياسية والانتخابات، ولكن ذلك قد لا يكون صحيحاً لدول خليجية أخرى. وقيام دول الخليج العربية، بانتهاج نهج إصلاحي عبر انتخابات برلمانية في البحرين، كما جرى في ديسمبر ٢٠٠٦م وفوز حركة الوفاق الشيعية. وانتخابات محدودة هي الأولى في دولة الإمارات العربية المتحدة لانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، واعتماد قطر لدستور واستعدادات لانتخابات برلمانية في عام ٢٠٠٧م. وانتخابات بلدية في السعودية. هذه الحقائق أتت استجابة لرغبات محلية وليس بسبب رياح موجة الديمقراطية في العراق، أو الضغوط الأميركية التي تراجعت عن حماستها للدفع بالإصلاحات في دول المنطقة.

يرى المحافظون الجدد – وبشكل خاطئ بعد انتكاستهم في العراق وهم أصحاب الفكر الإيديولوجي المسيطر على السياسة الخارجية الأميركية – أن

(٢٤) New York Times, 30/1/2005.

نجاح الديمقراطية العراقية سيشجع القوى الإصلاحية ودعاة الديمقراطية والإصلاحيين على الضغط على الأنظمة الأخرى وخاصة النظام الإيراني والنظام السوري ليتم تغييرهما من الداخل عبر إحداث ما يعرف بالفوضى البناءة. كان هذا قبل نجاح الإسلاميين ووصولهم ليشكلوا المعارضة في مصر ويصلوا لسدة الحكم في العراق وفلسطين ويقلبوا الطاولة على الأميركيين.

مخاوف كويتية من تصاعد الثقل الأميركي:

هناك مخاوف إقليمية من أن عراقاً آمناً ومستقراً سيكون بديلاً إستراتيجياً وعسكرياً ونفطياً عن دول مجلس التعاون، وأن العراق سيتحول إلى المركز ودول المجلس إلى الأطراف، ولا سيما في ضوء الموقع الجيو – إستراتيجي للعراق وقدراته النفطية سواء احتياطاته النفطية التي تتجاوز ١٧٠ مليار برميل نفط بوصفه ثاني أكبر احتياطي نفطي معروف بعد المملكة العربية السعودية مع قدرة إنتاجية خلال السنوات القليلة القادمة تتجاوز ٥ ملايين برميل. وإنشاء الولايات المتحدة الأميركية لقواعد عسكرية عديدة تجري إقامتها لتكون دائمة بعد الرحيل عن العراق سيعني تعاظم الدور العراقي على حساب دول الخليج الصغيرة والمملكة العربية السعودية. أو في أضعف الإيمان، استخدام العراق ورقة ضغط وتخويف وترهيب للكويت ولدول مجلس التعاون. كما أن الخطط الأميركية التي رشحت عن وزارة الدفاع الأميركية تتحدث عن تخزين معدات وتمركز قوات تدخل سريع أميركية في الكويت ليتم استخدامها في العراق إذا ما دعت الحاجة لذلك. ومع أن السفير الأميركي السابق في الكويت، ريتشارد جونز الذي عمل نائباً لبول بريمر الحاكم المدني للعراق كان قد ألقى محاضرة في جامعة الكويت في مطلع صيف ٢٠٠٤م، قبل مغادرته للكويت، طمأن فيها الكويتيين بأن أميركا لن تتخلى عن دعم الكويت حليفاً إستراتيجياً، ولن تستبدل بها العراق في المرحلة المقبلة، وشدد على أن مخاوف استبدال العراق بالكويت، لا أساس لها من الصحة مشيراً إلى أنه لماذا لا نقول نحن إن الكويت هي التي

(٢٥) الخليج، الإمارات العربية المتحدة، ٧/٦/٢٠٠٤م.

ستستغني عنا بعد زوال خطر صدام حسين[٢٥]، فإن هذا الكلام لا يخلو من البعد الديبلوماسي السطحي، ويبتعد عن النظرة التحليلية الاستشرافية الواقعية التي لا تخفى على المحلل والمتابع للشأن العراقي والمنطقة.

وما يزيد مخاوف الكويت هو ما برز من تصريحات لبعض المسؤولين عن ضغوط أميركية على الكويت لتقديم تنازلات، وهذه التصريحات تكتسب أهمية خاصة عندما تصدر عن أحد الشخصيات الكويتية المطلعة والملمة بالشأن الأميركي وتحظى باحترام واشنطن. فقد صرح وزير الإعلام ووزير النفط الكويتي السابق والسفير الكويتي الأسبق في واشنطن الشيخ سعود الناصر الصباح، في مقابلة مثيرة للجدل مع صحيفة السياسة الكويتية تضمنت الكثير من الإسقاطات والتحذيرات جديرة بالمتابعة؛ لأنها تعيد العلاقات الكويتية – العراقية – إذا ما صدقت – إلى المربع الأول، وتؤكد شكوك الكويتيين المشروعة؛ حيث علق الشيخ سعود الصباح قائلاً: " الخشية أن تترتب مصالح للعراق على حسابنا يفرضها علينا الأميركيون، هل تذكرون قضية الصامتة (الاعتداء العراقي على مركز حدودي كويتي أدى لاستشهاد جنديين كويتيين عام ١٩٧٣م)؟ وهل تذكرون قضية مطالبة العراق بشريط ساحلي يضم وربة وبوبيان؟ وذهب ليؤكد أن ذلك تم بسبب ضغط سوفياتي على العراق. وبعد انتفاء الغرض الذي كان يريده السوفيات أقلعوا عن المطالبات. ثم يضيف الشيخ سعود الصباح موضحاً ومحذراً: "أنا خوفي أن يأتي من يقول إن ميناء أم قصر وبوبيان ووربة موضوع يحتاج إلى إعادة نظر، هذه المرة لن يأتي الطلب من العراق قد يأتي من الأميركيين أنفسهم. هذا التخوف موجود عندي وأرجو الله ألا يكون صحيحاً، هذه هي المسألة. كما أنصح الحكومة الكويتية والكويتيين بالتعامل مع العراق الجديد بطريقة مختلفة من حيث كونه تهيمن عليه – على حد وصفه– دولة لها فضل ونفوذ علينا"[٢٦].

والمعروف عن الشيخ سعود الصباح علاقته ومعرفته الوثيقة بالولايات

(٢٦) السياسة، الكويت ٧/٧/٢٠٠٤م.

المتحدة الأميركية والحزب الجمهوري الحاكم. وكان الشيخ سعود الصباح قد علق على العلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق الجديد في لقاء سابق بقوله: "إن تحرير العراق هو بداية النهاية للتيارات المتأسلمة، وإن العراق عند الأميركيين هو جوهرة التاج... وأشك أن مصالح الولايات المتحدة الأميركية مع دول الخليج تعادل مصالحها مع العراق، والمشكلة هي ما خططها تجاه الكويت ودول المنطقة؟ وكل من يعتقد أن الأميركيين سيخرجون من العراق مخطئ تماماً. وجودهم في العراق سيكون بديلاً لما كان عليه وجودهم في المملكة العربية السعودية... وقيادتهم المركزية في قطر ستنتقل إلى العراق. العراق سيصبح القاعدة الأميركية في المنطقة... لقاءاتي في الآونة الأخيرة مع نائب الرئيس (الأميركي) تشيني ومع أرميتاج (نائب وزير الخارجية الأميركي) أظهرت أن مصالح (أميركا) في العراق أصبحت أهم لها بكثير من مصالحها في الخليج، وهذا ما يجب أن ندركه نحن. وعلينا أن نقوم بعمل مع الأميركيين حتى نشعرهم بأن مصالحهم عندنا شبيهة بمصالحهم في العراق"[٢٧]. هذا الكلام لافت ومعبر، وله مدلولاته العميقة، خاصة أنه صادر عن شخص له موقعه واطلاعه وعلاقاته في واشنطن، ويقوم بتشخيص المستقبل واستشرافه. ويخلص إلى أنه، إذا كان هناك مفاضلة بين العراق من جهة والكويت ودول الخليج من جهة أخرى في المنظور والرؤية الأميركية المستقبلية للمنطقة كلها، فالعراق يكسب ويتفوق على الجميع... العراق الآمن والمستقر بات القاعدة الأميركية المتقدمة والعصا التي ستحركها واشنطن مستقبلاً ليس فقط بديلاً عن دول المنطقة، ولكن لزيادة الضغوط عليها وخاصة السعودية أكثر من أي دولة أخرى لتتبنى نهجاً إصلاحياً، تطالب به واشنطن منذ فترة عبر نشر الحريات ومحاربة الطغاة[٢٨].

---

(٢٧) السياسة، الكويت ٦/٧/٢٠٠٤م.

(٢٨) الاتحاد – وجهات نظر – "العراق وجيرانه، المملكة العربية السعودية" ٢٤/١٠/ ٢٠٠٤م. وانظر خطاب الرئيس جورج بوش في تنصيبه الثاني ٢٠ يناير ٢٠٠٥م. و"Condoleezza Rice. (2005), " The Promise of Democratic Peace Washington Post Dec. 19.

الخاتمة:

الكويت وعوامل بناء الثقة:

إن العراق الذي يتشكل في الوقت الحاضر بمخاضه الصعب والطويل مع ما يجري فيه من تناحر واقتتال مذهبي وطائفي واحتقان مع إعدام رئيس نظامه السابق صدام حسين، يستمر في الانحدار نحو ما يعرف في أدبيات العلوم السياسة "دولة فاشلة" ليكون مصدراً لعدم الاستقرار لكيانه وشعبه وجيرانه والمنطقة بأسرها، ويدفع بالمنطقة للمزيد من الفوضى والاضطراب، وستكون الكويت الأكثر تأثراً؛ لأنها الحلقة الأضعف في الإقليم الخليجي. تبدو الكويت مصممة على أن ترى عراقاً آمناً مستقراً غير مقسم ولا يجلب الويلات وعدم الاستقرار ولا يتحول إلى أرض مفرخة ومدربة ومصدرة للعنف والجهاديين، وجاذبة للدول المتصارعة والمتنافسة لتحقيق مآربها وأهدافها سواء كانت إيران في الجنوب أو تركيا في الشمال أو حتى إسرائيل بما تمثله من تهديد مباشر للكويت وللمنطقة كلها.

إن التهديد الذي كان يمثله نظام صدام حسين انتهى من غير عودة، وتم الاستبدال به تهديداً جديداً يتمثل في الإرهاب وتسديد الكويت أثماناً لمواقفها الداعمة للجهد الأميركي بإسقاط النظام العراقي وما أفرزه ذلك من حسابات فاشلة ونتائج مدمرة. كيف توازن الكويت بين الضغوط الأميركية وحماية نفسها من خطر الإرهاب والحاجة للحماية الأميركية لها؟ ما العلاقة؟ وعلى أي أسس ستكون هذه العلاقة مع الحكومة العراقية كحكومة وحدة وطنية في ظروف استثنائية ضاغطة. وكيف ستتعامل الحكومة العراقية الجديدة مع الكويت ومطالب الكويت المحقة والملفات المفتوحة؟ وكيف سيؤثر التغيير الجيوإستراتيجي لعراق آمن ومستقر وقاعدة أميركية متقدمة على الموقع الجيو بولتيكي للكويت وعلاقة الكويت مع واشنطن ومع دول الخليج الأخرى في مجلس التعاون الخليجي[٢٩]؟

(٢٩) Uzi Rabi.(2004), '' Kuwait Charging Strategic Posture: Historical Pattern, Journal of South Asia And Middle Eastern Studies'', Vol. 4 Summer 2004.

وكيف سيتم التعامل مع العراق الديمقراطي كويتياً وخليجياً؟ ودور الشيعة في الكويت ودول مجلس التعاون بعد صعود الشيعة للحكم في العراق وانتصاراتهم في البحرين ومطالباتهم المتزايدة في الكويت وتظاهراتهم تأييداً لحزب الله في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية؟ وماذا ستكون عليه المعادلة كويتياً وخليجياً، خاصة مع تنامي الدور الإيراني الذي قد يستثمر الورقة المذهبية؟

إن الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة مطالبة بإستراتيجية واضحة تجاه تطور الأوضاع في العراق، حتى لا تتدخل دولة إقليمية هناك، تغير من موازين القوى خاصة أن الدور الأميركي المتنامي عراقياً وخليجياً على المستويات المختلفة دون إستراتيجية ودون جدولة انسحاب في المستقبل المنظور، وستؤثر لحقبة طويلة على مجريات الأحداث في إقليم الخليج على جميع الصعد الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية(٣٠).

تحذيرات سمو رئيس الوزراء الكويتي السابق والأمير الحالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بعد الموجة الإرهابية التي تعرضت لها الكويت من جماعات إرهابية متطرفة في شهري يناير وفبراير ٢٠٠٥م، من أن دولاً خليجية أخرى قد تتعرض لهذه الموجة من الإرهاب وهو الرأي الذي شاطره إياه وزير الداخلية السعودي، الأمير نايف بن عبدالعزيز - تحفز دول الخليج مجتمعة على حشد الجهود والطاقات لمواجهة إفرازات الأوضاع المضطربة في العراق عبر عمل جماعي وجهد جماعي(٣١).

كما أن على الكويت ألا تكون خجولة أو صامتة في توضيح مواقفها وسياستها ومطالبها من الحكومة العراقية الجديدة بسبب الضغوط الدولية أو حتى لا ترهق الحكومة الجديدة بحجة الحاجة لبناء الثقة معها. على الكويت أن تؤكد

(٣٠) Abdulaziz Sager. (2004), Future Security Conditions in Iraq and GCC States Gulf Research Center Publication Dubai, U.A.E. April 2004.

(٣١) طالع الصحف الكويتية وخاصة الرأي العام ٢٠٠٥/٢/٩م.

للحكومة العراقية الشرعية الجديدة مطالبها وحقوقها بشكل واضح لا لبس فيه، وأن توضح ذلك للرأي العام العراقي والعربي تسجيلاً لموقف وتمسكاً بالثوابت.

كما أن الكويت مطالبة وهي تواجه حرباً جديدة وتحدياً جديداً وهو محاربة الإرهاب ألا تنسى أو تتجاهل الحاجة الملحة لإنشاء مركز متخصص بالشؤون الإستراتيجية ويعنى بالشؤون العراقية والإيرانية والخليجية يتابع ويرصد ويحلل ويقدم دراسات إستراتيجية واستشرافية لإسداء المشورة وتقديمها لصانع القرار في الكويت.

كما يجب على الكويت – بوصفها ذلك خطوة أخرى في بناء الثقة بعد أن وافقت على إسقاط ٨٠٪ من الديون ورحبت بالحكومة العراقية، وبعد أن أعلنت مواقفها المبدئية الداعمة لوحدة العراق وسيادته واستقراره – أن تساهم مع المجتمع الدولي ودول مجلس التعاون الخليجي لتبني خطة طموحة أشبه بمشروع مارشال الأميركي، ذلك المشروع الذي أعاد بناء ألمانيا وأوروبا المدمرة، خاصة أن العراق بحاجة إلى الدعم ليقف على قدميه. وهذا قد يشجع القطاع الخاص الكويتي ليساهم بالإعمار والاستثمار والشراكة، والقطاع الكويتي الخاص بدأ يعمل في العراق عبر شركة الاتصالات المتنقلة وشراء بنك خاص. وهناك مطالب عراقية لمشاركة كويتية في قطاعات ومشاريع مائية ونفطية، وكانت الكويت قد وافقت على إمداد العراق بـ ٢٠٠ ميغاوات من الطاقة الكهربائية(٣٢).

كما أن على الكويت المساهمة اقتصادياً وتجارياً وتشجيع إقامة مشاريع تجارية، ولا مانع في المستقبل من إقرار مشاريع شراكة بين الدولتين. كمشروع تحويل أكبر جزيرة كويتية "بوبيان" إلى منطقة طاقة وتجارة حرة تكرر وتصدر حتى النفط العراقي. وأهم من ذلك تساهم بترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة، وتساهم ببناء الثقة مع النظام العراقي قيد التشكيل.

بوبيان منطقة طاقة حرة، هو مشروع رائد، وفكرة متقدمة، تحافظ على السيادة للكويت وتسهم في تعزيز الأمن والاستقرار إقليمياً وتبني الثقة مع

(٣٢) القبس، الكويت، ٥/٧/٢٠٠٤م.

العراق، وتساعده على تحقيق دخل محلي لإعادة إعماره. وما هو مهم للكويت هو تقليص فرص النزاعات والتهديد للأمن القومي الكويتي من عراق له حصة ومصلحة وعوائد مجزية، ويسهم بتطوير الجزيرة التي بقيت إلى اليوم مهمشة بلا دور اقتصادي وحتى إستراتيجي أو سياحي. إذا ما تم التخطيط لمشروع سياحي ضخم بالإضافة إلى زيادة عوائد الدخل من المشاريع والبرامج التنموية. وزيادة الاستثمارات واستقطابها(٣٣). إن ما يمثل الدرع الواقي للكويت هو مزيج من كل ذلك، وخاصة عراقاً ديمقراطياً لديه حوافز ومصالح تجارية مشتركة؛ لأن الديمقراطيات لا تعتدي على الديمقراطيات الأخرى. والمال والتجارة يحفزان على الاستقرار والنمو والثقة. وأمل الكويت أن تستقوي بالعراق لا أن يقوى ويستأسد العراق عليها.

أما مطلب الكويت من العراق عبر بناء الثقة فهو مطلب بسيط كررته الكويت مراراً. تريد الكويت علاقات أخوية راسخة وتطمينات من أن صفحة الماضي بكل مآسيها قد انتهت إلى غير رجعة. تريد الكويت عراقاً مستقراً آمناً حراً، يقوم على التعددية البعيدة عن الطائفية والتناحر ويحترم جيرانه ولا يتدخل في شؤونهم الداخلية، ويسعى لحل النزاعات - إن وجدت - بطرق سلمية، ويحترم الاتفاقيات الثنائية وقرارات الشرعية الدولية ويمارس سياسة حسن الجوار.

يريد الكويت عراقاً، دولة مؤسسات ودستوراً. في عملية بناء الثقة تكون البينة على الدولة التي اعتدت والدولة الأكبر. كفى منطقة الخليج حروباً واستنزافاً وعسكرة وحماية خارجية واستقواء بالغرباء على الأشقاء والجيران. ولكن دون ذلك الكثير من التحديات والتغير في المفاهيم والإرث والتاريخ.

يملك العراق القدرات والمؤهلات لأن ينجز دوره المحوري وحتى الريادي،

---

(٣٣) وراجع "Abdulaziz Sager. (2005), "Need for a Bubiyan Energy Free zone and Gulf Research Center November 27 2005 عبدالله الشايجي "بوبيان منطقة طاقة حرة" الوطن، الكويت ٢٤/١٢/٢٠٠٥م.

إذا ما سلك هذا الطريق، واقتنعت فئات شعبه وطوائفه المتعددة بأن هذا النهج هو الطريق نحو مستقبل أفضل للعراق وللمنطقة.

من المطلوب أن يكون العراق الجديد المستقر الذي يؤمن بهذه المبادئ جزءاً من مجلس التعاون الخليجي في المستقبل ليتم اتباع سياسة الضم وليس الإقصاء في منطقة الخليج العربي؛ حتى لا يعيد التاريخ نفسه بسبب تصورات وأوهام ترتقي لمستوى الحقائق عن ظلم الجغرافيا، وحتى نعيش في إقليم أفضل وأكثر استقراراً، ونتخلص من عقدة التاريخ وإرثه المثقل بالتجارب والمغامرات الفاشلة، وحتى نضمن لأجيالنا الصاعدة عدم تكرار التجارب الفاشلة والمحبطة التي عشناها تحت الاحتلال والوصاية والحماية المعتمدة على الأمن المستورد، الذي أجبرنا عليه لتعذر وجود بدائل ناجعة ورادعة تضمن سلامتنا وتطمئننا وتحمينا.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- أحمد أبو حاكمة، (١٩٨٤م)، "تاريخ الكويت الحديث"، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للنشر، الكويت.
- جريجوري جوس الثالث، (٢٠٠٣م)، "السياسة الأميركية تجاه العراق" سلسلة محاضرات الإمارات، رقم ٦٣، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- خلدون حسن النقيب، (٢٠٠٥م)، "آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة"، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت.
- عبدالرضا أسيري، (٢٠٠٤م)، النظام السياسي لدولة الكويت: مبادئ وممارسات"، مطابع الوطن، الكويت، الطبعة السادسة.
- ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، معرب، مراجعة وتقديم وتعريب ماجد شبر، (٢٠٠٥م)، "عراق المستقبل: دكتاتورية – ديمقراطية – أم تقسيم؟" شركة دار الورق للنشر، الطبعة الأولى، لندن.
- دانيال بايمان، (٢٠٠٥م)، "خمسة خيارات أميركية سيئة للتعامل مع العراق"، دراسات عراقية ٤، مركز الخليج للأبحاث، دبي.
- غسان سلامة، (٢٠٠٥م)، "أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداها"، دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى.
- محمد الرميحي، (٢٠٠٤م)، "قراءة في مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية: دراسة مقدمة لمركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت سبتمبر – أيلول ٢٠٠٤، نشرت في الطليعة، الكويت.
- كتاب "الخليج في عام ٢٠٠٥"، (٢٠٠٥م)، مركز الخليج للأبحاث، دبي.
- " التقرير الإستراتيجي الخليجي"، (٢٠٠٣م)، وحدة الدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة.
- روز ماري زحلان، (خريف ٢٠٠٥م)، "أزمة العلاقات الكويتية العراقية

سنة ١٩٦١م: رؤية تاريخية"، دورية شؤون اجتماعية، العدد ٨٧، السنة ٢٢ بالإنكليزية.

- مازن خليل غرايبة وعبدالله مشعل العنزي، (ربيع ٢٠٠٥م)، جامعة الكويت، "حرب الخليج الثالثة: "دراسة ميدانية تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي"، دورية شؤون اجتماعية، العدد ٨٥، السنة ٢٢ .
- دورية "شؤون عربية"، ملف عدد ١١٦، "أسئلة حائرة: أين تكمن المصلحة العربية في نجاح أم فشل المشروع الأميركي في العراق"، (شتاء ٢٠٠٣م).
- ناصيف حتى، (خريف ٢٠٠٣م)، "النظام العربي والحقائق الدولية الجديدة"، شؤون عربية، العدد ١١٥.
- دورية "شؤون عربية"، ملف عدد ١١٣، "حرب الهيمنة: تداعيات الغزو الأميريكي للعراق على خريطة القوى بالمنطقة"، (ربيع ٢٠٠٣م).
- "التقرير الإستراتيجي العربي"، (يوليو ٢٠٠٥م)، "العراق من نقل السيادة إلى الحكومة المؤقتة والنظام الإقليمي العربي إلى أين؟"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة.
- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، أوراق المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٦، المجلد الأول.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Abdullah Al Shayji. "The Iraqi Invasion of Kuwait: A Small Nation State Ceaseless Quest For Survival" .
- Abdullah Al Shayji.(1994), "The Iraqi Invasion of Kuwait: A Small Nation State Ceaseless quest for Survival" The International conference on the Effects of the Iraqi Invasion on the State of Kuwait Aprill 2-6-1994. Volume one pp. 29-59.
- Abdullah Al Shayji. (1997), "Stability in The Gulf Region: Clash of Visions" Middle East Policy September.
- Abdul Reda Assiri: Kuwait Foreign Policy: Kuwait City-State in World polities, (Boulder Co. Westview Press, 1990).

- Abdulaziz Sager, Future Security Conditions in Iraq and GCC States Gulf Research Center Publication Dubai, U.A.E. April 2004.
- Hassan Al-Ebraheem. (1984), Kuwait and the Gulf: Small State and the International System, (Washington, D.C., Georgetown University Center for Coutemporary Arab Studies).
- International institute for Strategic Studies, "The Military Balance 2004 - 2005, Routledge, London, 2004, Kuwait pp. 128-129.
- Joseph Kechichion, Middle East policy, Vol. XI, No. 4 Winter 2004" Moderniation in Gulf Monarchies: A New Chalienge To The GCC".
- Kenneth Katzman, "Kuwait Post-Saddam issues and US policy." Congressional Research Service November 5, 2004.
- Lina Anderson and Goreth Stansfield. (2004), "The Future of Iraq: Dictotorship, Democracy or Division" St. Mortin Press. Palgrave New York, N.Y.
- Regional Confidence Building Measures. (1995), South Asia, the Middle East and Lotin America" (Henry Stimson Center, No. 20 Washington, D.C.
- Shafeeq Ghabra. (1996), "Kuwait and the United States: The Reluctant Ally and U.S. policy Toward the Gulf" in David Leasch, (ed.) "The Middle East and the USA: A Historteat and Political Reasscssnent", Weatview Press, Bolder, Colorado.
- Uzt Rabi, "Kuwait Charging Strategie Poature: Historteal Pattern, Journal of South Asia And Middle Eastern Studies", Vol. 4 Summer 2004.